

آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على دول مجلس التعاون  
الخليجي خلال الفترة 1990-2014

جلولي نسيمة

أستاذة مساعدة (أ)، جامعة مستغانم، الجزائر

البريد الإلكتروني: dje\_nassima@yahoo.fr

أ.د. صوار يوسف

أستاذ التعليم العالي، جامعة سعيدة، الجزائر.

البريد الإلكتروني: syoucef12@yahoo.fr

ملخص:

الهدف من هذه الورقة هو قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لدول الخليج خلال الفترة 1990-2014، باستخدام تحليل الانحدار لبيانات مقطعية، تم تقدير النموذج المختار بناءً على بعض الاختبارات الإحصائية، وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين، حيث كشفت نتائج المرحلة الأولى عن ايجابية ومعنوية تأثير كل من FDI والصادرات على GDP، غير أن تأثير الصادرات هو أكثر فعالية، بينما أشارت نتائج المرحلة الثانية إلى سلبية ومعنوية تأثير FDI، وأن الآثار الايجابية لـ FDI تعتمد على الانفتاح التجاري، الدخل الفردي وسعر الصرف المتوفرة بالدول المضيفة.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، دول الخليج.

**Abstract:**

This paper aims to estimate the effect of Foreign Direct Investment (FDI) on economic growth (GDP) in Arab Gulf Countries, during the period 1990-2014, using regression model for panel data, the model chosen are estimated by some statistical procedures, the OLS method are used for tow step, our results in first step indicate that the FDI and export have a positive and significant impact on GDP, however, the impact of export is more efficient than FDI, when the results of second step indicate that FDI

has a negative and significant impact on GDP, and the most robust finding of this paper is that the effect of FDI is dependent on the level of trade openness, per capita income, and exchange rate available in the host economy.

**Key words:** Foreign Direct Investment, economic growth, Arab Gulf Countries.

#### مقدمة:

تعددت البحوث العلمية التي اهتمت بدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والنمو الاقتصادي، واختلفت نتائجها، ونماذجها القياسية، وفترات الدراسة، بالإضافة إلى اختلاف عينة الدراسة، فمنهم من درس إشكالية انتقال رؤوس الأموال من الدول المتطورة إلى الدول النامية، ومنهم من بحث في إشكالية حركة رؤوس الأموال بين الدول المتطورة، وتعارضت الآراء العلمية في هذا الشأن بين معارض ومؤيد للدور الذي يؤديه FDI في اقتصاد الدول المضيفة، وأشارت بعض الدراسات كذلك، إلى إمكانية فعالية FDI في البلدان النامية، شرط أن يكون بالبلد المضيف يد عاملة مؤهلة بما فيه الكفاية، بالإضافة إلى إتباعه لسياسة انفتاحية على التجارة الخارجية، وأن يتوفر بالبلد المضيف نظام مالي متطور يسهل من أداء المستثمر الأجنبي، كما أشارت بعض البحوث العلمية إلى الآثار الخارجية التي تصاحب تدفقات FDI، وتمثل في تحويل المعارف والتقنيات التكنولوجية المتطورة، والممارسات الإدارية، بالإضافة إلى تطوير خلية البحث والتطوير R&D لدى الشركات المحلية، وجاءت هذه الدراسة للبحث في تأثير هذه التدفقات على بلدان دول مجلس التعاون الخليجي، التي تشكل المقصد الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في دول غرب آسيا حيث سيطرت على 61% من هذه الاستثمارات في الفترة 2009-2014.

لكن حسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الخليج شهدت تراجع بنسبة 4% خلال نفس الفترة، وذلك راجع إلى سلسلة الأزمات التي ضربت منطقة غرب آسيا<sup>1</sup>. ويدور حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اقتصاديات الدول المضيفة،

<sup>1</sup> نشرة Unctad، يونيو 2015

فبعض جوانب هذا التقرير يؤيد الرأي القائل بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من أنجح الوسائل دافعا للتنمية من خلال خلق فرص للعمالة، تحسين مستوى الدخل، ورفع الإنتاجية عن طريق ظاهرة التأثير الممتد للخارج، بالإضافة إلى أنه يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا جيدا للحصول على العملات، كما يعتبر مصدرا فعالا لنقل التقنيات الحديثة والمطورة، ويساعد في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة وفتح أسواق جديدة للتصدير.

إلا أن البعض الآخر يعارض ذلك، حيث يرى أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير سلبي على النمو الاقتصادي للدول المضيفة مفترضا أن هذا النوع من الاستثمارات يأخذ أكثر مما يعطي، بالنظر إلى التنافس بين الدول المتقدمة والنامية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما فيها الدول العربية.

**إشكالية البحث:** بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل هذا النوع من الاستثمارات يحفز النمو الاقتصادي بالدول المضيفة، أم أن الإنتاجية الدول المضيفة تنخفض وتتأثر سلبيا كلما ارتفع حجم هذه التدفقات إليها؟

**أهمية البحث:** تكمن أهمية هذا البحث في معرفة جدوى تدفقات FDI إلى الدول محل الدراسة، وكيف يمكن الاستفادة من هذه التدفقات، كما تهدف هذه الدراسة إلى: (أ) اختبار أهمية ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز الناتج المحلي الإجمالي بدول مجلس الخليج، (ب) تحديد آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالدول محل الدراسة تجريبيا، (ت) البحث في الدراسات السابقة عن أهم محددات النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر.

**منهجية البحث:** اعتمدنا في الإجابة على إشكالية الدراسة على المنهج التجريبي حيث قدرنا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى وطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين لنماذج السلاسل الزمنية المقطعية بناء على معطيات كل من قواعد بيانات صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات البنك الدولي، قاعدة بيانات الإحصائية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالإضافة إلى قاعدة بيانات مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية الخاصة بخمس دول من مجلس التعاون

الخليجي وهي: البحرين، الكويت، قطر، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة التي توفرت فيهم البيانات خلال الفترة 1990-2014، وقسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث، الأول يشير إلى الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر وفق للمنظمات الدولية والكتاب، أما المبحث الثاني فعرض فيه مختلف الدراسات التجريبية التي بحثت في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بمختلف الدول، وتطرق المبحث الثالث إلى قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

### المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد العديد من التعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر، تختلف فيما بينها باختلاف الهدف من الاستثمار، وفيما يلي نورد بعض التعريفات لبعض المؤسسات الدولية:

بناء على الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، والطبعة الثالثة من التعريف المرجعي للاستثمار الأجنبي المباشر، عرفت الأمم المتحدة الاستثمار المباشر على أنه فئة الاستثمار الدولي، التي تعكس هدف كيان مقيم في أحد الاقتصادات، وهو الحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (الكيان المقيم هو المستثمر المباشر، والمؤسسة هي مؤسسة الاستثمار المباشر)، وتعني المصلحة الدائمة، وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، وقدر هام من النفوذ على إدارة المؤسسة، ولا يشمل الاستثمار المباشر المعاملة الأولية بين المستثمر والمؤسسة فحسب، بل يشمل كل المعاملات اللاحقة بينهما وفيما بين المؤسسات التابعة. وإحصائياً، عرفت الأمم المتحدة مؤسسة الاستثمار المباشر، بأنها مؤسسة محدودة أو غير محدودة، يملك فيها مستثمر مباشر مقيم في اقتصاد آخر 10 في المائة أو أكثر من أسهمها العادية أو حق التصويت (بالنسبة للمؤسسة المحدودة)، أو ما يعادل ذلك (بالنسبة للمؤسسة غير المحدودة)، وتشمل مؤسسات الاستثمار المباشر الكيانات التابعة (مستثمر غير مقيم يملك أكثر من 50 في المائة منها) والشركات المنتسبة (مستثمر غير مقيم يملك ما بين 10 في

المائة و50 في المائة منها)، والفروع (المملوكة مشاركة أو بالكامل للمؤسسات غير محدودة) المملوكة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لمستثمر مباشر.

وبما أنها تشمل مؤسسات ليست الملكية الغالبة فيها لمستثمر مباشر، فإن مفهوم الاستثمار المباشر، يكون أوسع من مفهوم الشركات التابعة ذات الملكية الغالبة، ويمكن أن يكون المستثمرون المباشرون أفراداً، أو مؤسسات محدودة أو غير محدودة، خاصة أو عامة، أو مجموعة أفراد أو مؤسسات، أو حكومات أو وكالات حكومية، أو منظمات أخرى تملك مؤسسات استثمار مباشر في اقتصادات غير الاقتصادات التي يقيم بها المستثمرون المباشرون.<sup>2</sup>

ويعرف تقرير منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنه ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد المستثمر) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر هو (البلد المضيف)، وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنه توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة هي الدولة المضيفة، وينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة للمستثمر الأجنبي والذي قد يكون فرداً أو شركة أو مؤسسة، والذي له الحق في إدارة موجوداته من بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه.<sup>3</sup>

وأشار تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، أنه يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر دولياً، وفقاً لأهم المنظمات الدولية المعنية وهي صندوق النقد الدولي IMF ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ

<sup>2</sup> - منشورات الأمم المتحدة (2002)، دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، العدد 86.

<sup>3</sup> - الحسن باسم حمادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2014، ص: 17-18.

في إدارة المؤسسة، ولا يقتصر الاستثمار المباشر على في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) في اقتصاد أحر، وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضا جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة، ومن الناحية الإحصائية.

تشير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تقريرها السنوي إلى أنه، تشمل معاملات رأس المال الاستثمار المباشر تلك المعاملات التي تؤدي إلى إنشاء (رقم إيجابي) أو إلغاء (رقم سلبي للتدفقات) استثمارات، والمعاملات التي تؤدي إلى الحفاظ على استمرارية الاستثمار أو إلى توسيع نطاقه أو تصفيته، ففي حالة قيام طرف غير مقيم، ليس له أي حقوق ملكية سابقة في مؤسسة مقيمة قائمة، بشراء نسبة 10% أو أكثر من ملكية المؤسسة أو القوة التصويتية بها، فإن القيمة السوقية لحيازات حقوق الملكية المشتراة، علاوة على أي رأسمال إضافي مستثمر، تسجل كاستثمار مباشر، وفي حالة حيازة غير مقيم لحصة سابقة تقل عن 10% من ملكية المؤسسة كاستثمارات محفظة الأوراق المالية، ثم شراء حيازات إضافية بحيث يصل إجمالي حيازاته إلى الحد الذي يؤهلها للتغيير من وضعية استثمارات الحافظة إلى وضعية الاستثمارات المباشرة 10% أو أكثر، فلا تسجل كمعاملة استثمار مباشر إلا الحيازات الإضافية فقط، أما الحيازات السابقة فلا تسجل في ميزان المدفوعات، حيث سبق تسجيلها تحت بند استثمارات الحافظة خلال تدفقها، بل تنعكس في وضع الاستثمار الدولي باعتبارها عملية إعادة تصنيف من استثمارات حافظة إلى استثمار مباشر.<sup>4</sup>

وبخصوص تعريفات بعض الكتاب، نرد منها ما يلي:

أن الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ شكل إقامة شركة أو إعادة شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية، سواء أكانت الشركة تمثل فروعاً للإنتاج أم للتسويق أم للبيع أم لأي نوع من النشاط الإنتاجي أو الخدمي، موزعة أنشطتها على عدد من الدول الأجنبية، والشكل الذي يميز الاستثمار الأجنبي

<sup>4</sup> - تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2015، ص: 20.

المباشر من غيره من الاستثمارات الأجنبية الأخرى هو سيطرة المستثمر الأجنبي على رأس المال والتقنية والإدارة ومهارات التسويق لترويج المشروع تجارياً.

وترى بعض المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والمنظمة المشتركة للتنمية الاقتصادية أنه لكي يكون الاستثمار الأجنبي مباشراً يجب أن يسيطر المستثمر الأجنبي على نسبة تتراوح بين 25%-50% من كامل أسهم المشروع، غير أن هناك شركات أجنبية ترغب بامتلاك كامل أسهم المشروع وإدارته، في حين توجد شركات أخرى لا تبدي رغبة للاستثمار في الخارج ما لم تمتلك 51% من أسهم المشروع، ولكن في السنوات الأخيرة أخذ الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه نحو المشاركة بين عدد من الشركات الأجنبية دون وجود شركة يعينها لها السيطرة المهمة في هذه الشراكة.<sup>5</sup> ويقصد بالاستثمار الوافد المباشر بالسماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة أو متغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو دخول شركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة، ومن صيغ الاستثمار الوافد نجد الشركة متعددة الجنسيات، ويطلق عليها أيضاً الشركات العابرة حيث يمتلك رأس مالها أكثر من دولة أو شركة أو مزيج من الإثنين، كما نجد الشركة المشتركة والتي تتضمن مشاركة أحد أو بعض المستثمرين المواطنين مع شركاء من دولة أخرى، ونجد كذلك الاستثمار في إنشاء فرع للشركة الدولية بحثاً عن الأسواق وبغرض التوسع والنمو وتحقيق أرباح إضافية.<sup>6</sup>

وتعرف الشركة متعددة الجنسيات بأنها المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، والتي تمتلك تسهيلات أو فروعاً إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر.<sup>7</sup> كما تعرف على أنها تلك الشركات التي تزاوّل نشاطها عبر الحدود وتمتلك فروعاً لها في دول أخرى.<sup>8</sup>

<sup>5</sup> - عجمي جميل هيل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 1999، ص: 09-10.

<sup>6</sup> - النجار فريد، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 24-25.

<sup>7</sup> - أبوقحف عبد السلام، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 21.

<sup>8</sup> - ناجي شوقي جواد، إدارة الأعمال الدولية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص: 33.

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار يأخذ مجاله في بلد أجنبي وله درجات متفاوتة من المسؤولية في إدارة نشاط المنظمة التي تم الاستثمار فيها،<sup>9</sup> ويوصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالنظرية العامة للتدفقات الدولية لرأس المال والتي تشير إلى أن رأس المال ينتقل من دولة إلى أخرى استجابة لاختلافات الإنتاجية الحدية، أي أنه سينتقل من مناطق ذات وفرته إلى حيث ندرته، أو من دول ذات عائد منخفض إلى دول أخرى يرتفع فيها العائد، إلا أن هذه النظرية لم تستوعب التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال لاستثمار المباشر بين دولتين وفي اتجاهين على سبيل المثال الاستثمارات الأمريكية الضخمة في أوروبا إلى جانب الاستثمارات الأوروبية الضخمة المباشرة في أوروبا من جانب آخر.<sup>10</sup>

### المبحث الثاني: دراسات سابقة بحثت في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

بأوروبا، ومن خلال ورقة أعدها (Moudatso , 2003)، يبحث فيها عن قنوات تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي على عينة الاتحاد الأوروبي متمثلة في 15 دولة وهي: بلجيكا، لوكسمبورغ، دنمارك، ألمانيا، اليونان، إسبانيا، فرنسا، إيرلندا، إيطاليا، هولندا، النمسا، فنلندا، السويد ومملكة بريطانيا، وقام بدمج بلجيكا ولوكسمبورغ في دولة واحدة لاعتبارات إحصائية. حيث أخذ بعين الاعتبار محددات أخرى للنمو الاقتصادي كمتغيرات مفسرة في نموذج الدراسة، واستعمل تحليل الانحدار على بيانات السلاسل الزمنية لكل دولة على حدا خلال فترة زمنية تختلف من دولة إلى أخرى، تتراوح ما بين 18 إلى 27 سنة، ثم مجموع دول الأربع عشر باستعمال نموذج الانحدار التجميعي لمدة 16 سنة من 1980 إلى 1996، وباختبار كل دولة على حدى، توصل إلى أنه لم يتبين أن

<sup>9</sup> - ناجي شوقي جواد، مرجع نفسه، ص: 29.

<sup>10</sup> - الصميدعي محمود جاسم، ردينة عثمان يوسف، إدارة الأعمال الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص: 58-59.



الاستثمار الأجنبي المباشر  $FDI_t$  يؤثر على النمو عكس الاستثمار الأجنبي المباشر بفترة إبطاء واحدة  $FDI_{t-1}$ .

أوضح أن العوامل التي تؤثر في النمو تختلف من دولة إلى أخرى وهذا راجع إلى التباين في مستوى النمو حسب الباحث، وفيما يتعلق بدور الاستثمار الأجنبي المباشر  $FDI_t$  في اقتصاد دول الاتحاد الأوروبي، تبين أنه يؤثر على الدول ذات حجم اقتصادي صغير مثل إيرلندا وهولندا، وأشار الباحث إلى نتيجة مهمة توصل إليها من خلال تحليل نموذج الانحدار التجميعي وهي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي بطريقة مباشرة وغير مباشرة من خلال تعزيز التجارة الخارجية.

وفي ورقة أخرى من إعداد (Darrat,et.,al,2005)، درسوا فيها إمكانية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي على 23 دولة، خلال الفترات (1979-1984)،(1985-1990)،(1991-1996)،(1997-2002)، وشملت العينة 06 دول من شمال إفريقيا والشرق الأوسط، MENA (أ) و 17 دولة من شرق ووسط أوروبا CEE(ii)، منها 09 دول عضوة في الإتحاد الأوروبي وهي: جمهورية التشيك، استونيا، الجمر، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفينيا، أما باقي دول CEE فكانت: ألبانيا، بيلاروسيا، بلغاريا، كرواتيا، مولدافيا، رومانيا، روسيا، أوكرانيا. وطبقا لإحصائيات الدراسة تبين أن بولندا تصدر دول CEE في استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل سنوي يفوق 5 مليار دولار خلال الفترة 1990-2002، تليها جمهورية التشيك بمعدل سنوي يقدر بـ 3.8 مليار دولار. اعتمد الباحثون على نموذجيين، الأول هو نموذج الانحدار التجميعي باستخدام طريقة المربعات ذات المرحلتين 2SLS(iii) في تقدير معاملات النموذج، والثاني هو نموذج التأثيرات العشوائية REM(iv)

وأظهرت النتائج أنه عند تقدير معامل مشترك لكل الدول، فإن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يكون غير معنوي إحصائيا، لكن بعد التمييز بين دول الإتحاد الأوروبي، وباقي دول CEE، ودول

MENA، باستخدام المتغيرات الصورية التالية :  $FDI * MENA$  و  $FDI * EU$ ، فأظهرت النتائج أن التأثير يكون إيجابى ومعنوي فقط في دول الاتحاد الأوروبي.

أما باقي دول CEE فكان التأثير سلبي وغير معنوي، بمعنى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز ويعزز النمو فقط في دول العضو في إتحاد الأوروبي. ولمعرفة دور رأس المال البشري في قدرة الاستثمار الأجنبي على تحفيز النمو، قام الباحثون بإضافة متغير آخر يتمثل في :  $FDI * H$  لنموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية، ومتغيرات صورة أخرى هي :  $FDI * H * EU$  و  $FDI * H * MENA$ ، وأشارت نتائج الدراسة لكل من تقديرات طريقة المربعات ذات المرحلتين، والتأثيرات العشوائية إلى سلبية وغير معنوية المعامل  $FDI * H$  عكس النتائج التي جاءت في دراسة (Borensztein, et., al, 1998) لكن، بعد إقحام المتغيرات الصورية، بينت نتائج الدراسة أن معامل  $FDI * H * MENA$ ، غير معنوي إحصائياً، بينما  $FDI * H * EU$  كان إيجابى ومعنوي إحصائياً، مما يشير إلى أنه، يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يعزز النمو في الدول التي حققت أو وصلت إلى حد معين من مخزون رأس المال البشري، لأن مستوى مرتفع من مخزون رأس المال البشري يساعد الدول المستضيفة على استيعاب تكنولوجيا المستثمر الأجنبي.

كما فسر الباحثون هذه النتائج بإمكانية تأثر النمو إيجابياً بالحجم الهائل لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المنظمة للإتحاد الأوروبي، لكن بعد ذلك استبعدوا هذا التفسير بالنظر إلى حجم التدفقات الداخلة إلى روسيا التي لم تولد أي أثر إيجابى. و في دراسة أخرى، استخدم (Acaravci, et., al, 2012) منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة  $ARDL^{(V)}$  لتقدير التكامل المشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات والنمو الاقتصادي على عشر دول تمر اقتصاديتها بمرحلة انتقالية بأوروبا وهي: جمهورية التشيك، استونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا.

كما استخدم الباحثون نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM<sup>vii</sup>) وبالاعتماد على سببية Granger لدراسة العلاقة السببية بين المتغيرات الثلاث على المدى القصير والطويل بناء على بيانات ربع سنوية خلال الفترة 1994-2008، وأوضحت نتائج منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، وباستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ وسببية Granger، أنه توجد علاقة على المدى الطويل في أربع دول من أصل العشر المدروسة، ونلخص أهم نتائج سببية Granger كما يلي: (1) FDI يقود GDP بكل من جمهورية التشيك وسلوفاكيا؛

- GDP يؤثر في FDI بـ لاتفيا؛
- هناك علاقة سببية تتجه من FDI إلى EX فقط في بولندا؛
- توجد علاقة ثنائية الاتجاه بين EX و GDP بكل من لاتفيا وسلوفاكيا؛
- توجد علاقة ثنائية الاتجاه بين FDI و EX بـ لاتفيا.

كما استنتج الباحثون أن FDI يؤثر على GDP بطريقة مباشرة في كل من جمهورية التشيك وسلوفاكيا وبطريقة غير مباشرة في لاتفيا من خلال الصادرات EX كما أشار الباحثون في ورقتهم البحثية إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية في تحفيز النمو الاقتصادي مقارنة بالصادرات، وأنه يجب على الدول أن تنتهج سياسات ترويجية لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها، كالمناطق الحرة، الحوافز الضريبية، الرأس المال البشري، الأسواق المالية، النظام المالي ونوعية البنى التحتية.

آسيويا، وبدراسة عينة تتكون من 254 مدينة على مستوى المقاطعات الصينية خلال الفترة 1994-2010 وظف (Hong,2014) طريقة العزوم المعممة GMM<sup>viii</sup>) على النماذج الدينامكية لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية، للدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والعوامل ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وكانت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، أن للاستثمار الأجنبي المباشر يحفز ويعزز النمو الاقتصادي في الصين، ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتمثلة في الاقتصاد السلمي، الرأس المال البشري، البنى التحتية، مستوى الأجر تتفاعل إيجابيا مع

الاستثمار الأجنبي المباشر، ولها تأثير إيجابي مشترك على النمو الاقتصادي، بينما درجة الانفتاح التجاري لا تؤثر بوضوح على الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن تساهم في النمو الاقتصادي، أما فيما يخص الإنفاق الحكومي، فقد بينت النتائج أنه يبطئ من النمو في الصين. وفي تايوان بحث (Sung-Ming,2014) في تحليل العلاقة السببية على المدى الطويل والمدى القصير بين العملL، إجمالي تكوين رأس المالK، صافي الصادرات (الصادرات-الواردات)NX، الاستثمار الأجنبي المباشرFDI، والنتائج المحلي الإجماليGDP، وأظهر تحليل التكامل المشترك لـ Johansen-Juselius أنه توجد علاقة على المدى الطويل بين GDP و FDI، وأشارت نتائجه إلى وجود على الأقل متجه واحد للتكامل المشترك بتايوان ودلت نتائج سببية Granger أنه توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من GDP إلى FDI، كما أكدت ذلك نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ بين المتغيرين.

أما في الهند استعمل (Charkaborty, 2008) التكامل المشترك لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية على سلسلة زمنية من 1987-2000 على إنتاجية ثلاث قطاعات تحتوي على 15 صناعة، صنف في القطاع الأولي الزراعة، الصيد.. الخ، وفي القطاع الثاني صناعة الأقمشة والألبسة، التجهيزات الكهربائية، تجهيزات النقل... الخ، أما القطاع الثالث وهو قطاع الخدمات حيث صنف فيه خدمات الكهرباء، الماء، النقل، الخدمات المالية... الخ. حيث قام الباحث بتحليل العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، وأوضحت النتائج وجود علاقة سببية على المدى القصير والمدى الطويل، إذ بينت أنه توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه على المدى القصير بين المتغيرين عند مستوى معنوية 1%، وتوجد علاقة سببية على المدى الطويل أحادية الاتجاه تتجه من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية 1%، وأخرى تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5%، مما يشير إلى وجود علاقة سببية طويلة المدى ثنائية الاتجاه بين المتغيرين.

إلا أن اتجاه الأثر من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي ضعيف نسبيا مقارنة باتجاه الأثر من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، كما بين (Kumar, 2012) أن النمو الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبطان إيجابيا ببعضهما البعض، وأن الناتج المحلي الإجمالي يتغير بتغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمستثمرون المؤسستيون الأجانب FII (viii)، والناتج المحلي الإجمالي أثناء الفترة 2000-2010، كما أكد الباحث أن الهند تبقى بعيدة عن مثلتها الصين في ما يخص حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إفريقيا، استخدم (Samuel, et., al, 2013) تقنية التكامل المشترك المتعدد لجوهانسن Johansen ونموذج متجه تصحيح الخطأ VECM بالإضافة إلى اختبار سببية Granger لتحديد اتجاه العلاقة بين التدفقات الصافية لـ FDI و GDP والناتج الوطني الإجمالي GNP خلال الفترة 1980-2010 في غانا، وتبين أن هناك علاقة عكسية على المدى الطويل لـ FDI و GDP تتجه من GDP إلى FDI. بينما بحث (Insah, 2013) في العلاقة الديناميكية بين تدفقات GDP و FDI باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية DOLS (ix) خلال الفترة 1980-2010، واختبار التكامل المشترك، وأظهرت نتائج هذا البحث أنه توجد علاقة إيجابية بين GDP و FDI تتجه من FDI إلى GDP، بمعنى، الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي لـ غانا، بينما توجد علاقة عكسية بين FDI بثلاث فترات إبطاء و GDP تتجه من  $FDI_{t-3}$  نحو GDP.

وباستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للتكامل المشترك على بيانات سلسلة زمنية من 1980 إلى 2008 الخاصة بالكامرون، أوضحت نتائج الدراسة أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي ومعنوي إحصائيا على النمو الاقتصادي في المدى القصير وفي المدى البعيد (Samuel, 2013).

عربيا، قام (Hassen,et.,al,2012) بدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر FDI على الناتج الحقيقي المحلي الإجمالي GDP بإجراء اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ على بيانات سلسلة زمنية من 1975 إلى 2009، مع الأخذ بالإعتبار متغيرات تفسيرية أخرى واستنتج الباحثون أنه توجد علاقة تكامل مشترك لـJohansen بين المتغيرات قيد الدراسة، وبتقدير النموذج على المدى الطويل وعلى المدى القصير، تبين أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي بتونس على المدى القصير والبعيد. وفي السودان بحث (Arabi, 2014) في العلاقة بين GDP وFDI والانفتاح التجاري OTR، أثناء الفترة 1972-2011، باستخدام التكامل المشترك المتعدد لـJohansen وسببية Granger لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات، وأظهرت نتائج اختبار Johansen أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين ثلاث متغيرات قيد الدراسة، كما أظهرت نتائج سببية Granger وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من FDI نحو GDP و OTR، وأخرى تتجه من GDP نحو OTR.

وأجرى (Hussein,2009) تحليل الانحدار بين FDI وGDP على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لدول مجلس التعاون الخليجي GCC<sup>(x)</sup> وهي: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، عمان، قطر، الكويت، والبحرين، خلال الفترة 1996-2005، حيث أظهرت نتائج طريقة المربعات الصغرى معنوية وإيجابية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دول العينة، لكن وحسب الباحث يبقى هذا التأثير ضعيف بالنظر إلى قيمة معامل الانحدار والذي بلغ 0.383.

وفي دراسة أخرى أجراها (Alkhasawneh,2013) في قطر، خلال الفترة 1970-2010، هدف من خلالها إلى تحديد اتجاه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر-نسبة التدفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي- والنمو الاقتصادي - معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي-، باستخدام بعض الاختبارات القياسية كتقنية التكامل المشترك لـJohansen، وسببية Granger، وكشفت النتائج عن وجود علاقة توازنية إيجابية على المدى الطويل بين المتغيرين، كما أشارت سببية Granger إلى علاقة سببية في اتجاه

متبادل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطر والنمو الاقتصادي القطري، وأشارت نتائج البحث كذلك أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتأثر بالنتائج المحلي الإجمالي على المدى القصير. بينما هدفت دراسة (Mehrrara,et al.,2015) إلى البحث في العلاقة السببية بين GDP و FDI خلال الفترة 1970-2010 بدول MENA، وباستخدام تقنية التكامل المشترك لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية، بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول، وبينت النتائج أنه توجد علاقة على المدى الطويل بين GDP و FDI، وباستخدام سببية Granger أشارت النتائج إلى وجود علاقة سببية قوية تنحج من GDP إلى FDI، ولكن لا يوجد تأثير متبادل من FDI نحو GDP في دول MENA، مما يؤكد نتائج الدراسات التي توصلت إلى أن GDP محدد مهم لتدفقات FDI إلى الدول.

### المبحث الثالث: قياس آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

لقياس آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للعينة المختارة، اعتمدنا على نماذج الانحدار السلاسل الزمنية المقطعية، حيث قدرنا في البداية نموذج الآثار العشوائية لإجراء اختبار مضاعف Lagrange الذي يختبر وجود أو غياب التأثيرات الخاصة بالأفراد، واختار الاختبار نموذج الانحدار التجميعي POLS، وبناء على ما جاء في الدراسات السابقة حول محددات النمو الاقتصادي، تم بناء نموذج الدراسة من الشكل التالي:

$$GDP = f(GDP_0, GCE, GCF, FDI, Exports, Labor, FDI * Percapita, Ex * FDI, FDI * Import, FDI * xr)$$

$$GDP = f(GDP_{t-1}, GCE, GCF, FDI, Exports, Labor, FDI * Percapita, Ex * FDI, FDI * Import, FDI * xr)$$

$$FDI = f(percapita, xr, Export, Import)$$

حيث:  $GDP_0$ : يمثل الناتج المحلي الإجمالي في بداية الفترة،  $GCE$ : الاستهلاك الحكومي،  $GCF$ : إجمالي تكوين رأس المال ( الاستثمار المحلي)،  $FDI$ : الاستثمار الأجنبي المباشر،  $Exports$ : الصادرات،  $Labor$ : القوى العاملة،  $FDI * Percapita$ : التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والدخل الفردي،  $Ex * FDI$ : التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات،  $FDI * Import$ : التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات،  $FDI * xr$ : التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف.

إذ تم تقدير نموذج الانحدار التجميعي POLS، ونموذج طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين لنماذج السلاسل الزمنية المقطعية  $(x^i)$ ، والمتغيرات المساعدة في طريقة 2SLS كانت: الدخل الفردي، الواردات، الصادرات، وسعر الصرف. وكل ذلك بعد إجراء اختبار التأثيرات الخاصة بالأفراد من خلال حساب إحصائية مضاعف Lagrange التالية والتي تتبع توزيع مربع كاي بدرجة حرية  $ddl = 1$ :

$$g = \frac{NT}{2(T-1)} \left[ \frac{\sum_{n=1}^N (\sum_{t=1}^T \hat{\epsilon}_{nt})^2}{\sum_{n=1}^N \sum_{t=1}^T \hat{\epsilon}_{nt}^2} - 1 \right]^2 \sim \chi^2_{(1)}$$

وإذا كانت هذه الإحصائية المحسوبة انطلاقاً من بواقى نموذج OLS أكبر من 3.84 تحت مستوى معنوية  $\alpha = 5\%$ ، نرفض فرضية العدم التي تشير إلى غياب التأثيرات الخاصة، والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار:

جدول رقم(01): نتائج الاختبار

	Var	sd = sqrt(Var)
lnGDP	1.889662	1.37465
e	.0021751	.0466376
u	0	0

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 0.00  
Prob > chibar2 = 1.0000

المصدر: بالاعتماد على مخرجات STATA V.13



وبما أن إحصائية الاختبار أقل من 3.84 نقبل فرضية العدم التي تشير إلى غياب التأثيرات الفرضية،  
والنموذج الملائم هو نموذج الانحدار التجميعي POLS وفيما يلي نتائج التقدير:

جدول رقم(02): نتائج نموذج POLS ونموذج P2SLS

VARIABLES	(POLS1) Ln(GDP)	(P2SLS1) Ln(GDP)	(POLS2) Ln(GDP)	(P2SLS2) Ln(GDP)
GDP0	0.136*** (0.0230)	-0.120*** (0.0313)		
Ln(FDI)	0.298*** (0.0326)	-0.0822*** (0.0151)	0.181*** (0.0374)	-0.0267** (0.0104)
Ln(EXP)	0.304*** (0.0399)	0.541*** (0.0273)	0.345*** (0.0350)	0.415*** (0.0281)
Ln(GCE)	0.113*** (0.0260)	0.106*** (0.0366)	0.0740*** (0.0281)	0.119*** (0.0282)
Ln(GCF)	0.162*** (0.0289)	0.242*** (0.0358)	0.117*** (0.0284)	0.117*** (0.0270)
Ln(labor)	0.481*** (0.0350)	0.363*** (0.0589)	0.386*** (0.0379)	0.0948*** (0.0242)
Ln(FDI)*Ln(percapita)	0.0376*** (0.00316)		0.0186*** (0.00279)	
Ln(FDI)*Ln(IMPO)	-0.0247*** (0.00366)		-0.0186*** (0.00326)	
Ln(FDI)*Ln(EXP)	0.0115** (0.00510)		0.00626 (0.00488)	
Ln(FDI)*Ln(xr)	-0.00473*** (0.00116)		-0.000221 (0.000886)	
Ln(GDP(t-1))			0.249*** (0.0378)	0.316*** (0.0450)
Constant	-3.109*** (0.285)	-1.172*** (0.283)	-2.468*** (0.323)	-0.129 (0.144)
Observations	125	125	120	120
R-squared	0.998	0.994	0.998	0.997

Standard errors in parentheses

\*\*\* p<0.01, \*\* p<0.05, \* p<0.1

المصدر: بالاعتماد على مخرجات STATA V.13

يشير الجدول رقم (02) إلى نموذج الانحدار التجميعي باستخدام طريقة المربعات الصغرى وطريقة  
مربعات الصغرى ذات المرحلتين لكل من النموذج الأول الذي يأخذ في الاعتبار فرضية التقارب المشروط  
Solow باستخدام متغير الناتج المحلي الإجمالي في بداية الفترة، والنموذج الثاني الذي يأخذ في الاعتبار  
ظاهرة التقارب باستخدام متغير الناتج المحلي الإجمالي بفترة إبطاء واحدة، وتم اختيار هذين المتغيرين بناء

على دراسات سابقة<sup>11</sup> حيث هناك منها من استخدمت  $GDP_0$ ، وهناك من استخدمت  $GDP_{t-1}$  وتبين من الجدول أن كل معاملات متغير الذي يقيس التقارب المشروط معنوية إحصائية وموجبة عدا المتغير  $GDP_0$  في نموذج طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين الذي هو سلمي ومعنوي إحصائياً، وتشير نتائج الانحدار باستخدام برنامج STATA V.13 أن كل معاملات للمتغيرات المفسرة لنمو الناتج المحلي الإجمالي للدول محل الدراسة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 1% عدا بعض المتغيرات التفاعلية، بمعنى أن، كل المتغيرات المفسرة للنموذج تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن هذا التأثير يتفاوت ويختلف من متغير إلى آخر كما يلي:

### 1. نموذج POLS1 و P2SLS1:

من خلال نموذج POLS1 تبين أنه، إذا ارتفعت الصادرات بـ 1% يرتفع GDP بـ 0.304%، وإذا ارتفع الإنفاق الحكومي بـ 1%، يرتفع GDP بـ 0.113%، بينما إذا ارتفع الاستثمار المحلي بـ 1%، يرتفع GDP بـ 0.162%، في حين إذا ارتفعت القوى العاملة بنسبة 1%، يرتفع GDP بـ 0.481%، وتأثير FDI على الناتج المحلي لدول الخليج يبقى إيجابياً ومعنوي مثل باقي محددات النمو الاقتصادي، فإذا ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1%، يرتفع GDP بـ 0.298%، ويرتفع هذا التأثير الإيجابي لـ FDI على GDP دول العينة إذا ارتفعت الصادرات وإذا ارتفع نصيب الفرد من الدخل، وينخفض إذا ارتفعت الواردات، وإذا ارتفع معدل سعر الصرف، بحيث، إذا ارتفعت الصادرات بـ 1%، يرتفع تأثير FDI بـ 0.0115%، كما أنه إذا ارتفع FDI بـ 1%، يرتفع تأثير الصادرات على

<sup>11</sup> - أنظر:

- Borensztein, E., De Gregorio, J., Lee, J-W.(1998), "How does Foreign Direct Investment affect Economic Growth ? ", *Journal of International Economics*, 45, pp:115-135.
- Yamikkaya, H (2001), convergence : a cross country empirical analysis , *journal of management and economics*, V.7, Issue1, pp: 139-161.
- Darrat, A. F., Kherfi, S. and Saliman, M. (2005), "FDI and Economic Growth in CEE and MENA Countries: A Tale of two Regions", paper presented at the 12<sup>th</sup> ERF's Annual Conference , Cairo, Egypt, december 19-21

GDP بـ0.0115%، وإذا ارتفع الدخل الفردي بـ1%، يرتفع تأثير FDI على GDP بـ0.037%،  
بينما، إذا ارتفعت الواردات بـ1%، ينخفض تأثير FDI على GDP إلى 0.2733%، أي ينخفض  
تأثير FDI على GDP بـ0.0247%، وأما إذا ارتفع سعر الصرف بـ1% ينخفض تأثير FDI على  
GDP بـ0.00473%

بينما أظهر نموذج P2SLS، الذي يأخذ في الاعتبار محددات إنتاجية الاستثمار الأجنبي المباشر،  
أن لـ FDI تأثير سلبي على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة، حيث إذا ارتفع FDI بـ1%،  
ينخفض GDP بـ0.0822%، وارتفع تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي من 0.304% إلى  
0.541%، وتأثير الاستثمار المحلي من 0.162% إلى 0.242%، في حين انخفض تأثير الإنفاق  
الحكومي من 0.113% إلى 0.106%، والقوى العاملة من 0.481% إلى 0.363%.

## 2. نموذج POLS2 و P2SLS2:

من خلال الجدول (02)، تشير المرحلة الثانية من البحث إلى معنوية كل المعاملات عند مستوى  
معنوية 1%، ما عدا معامل التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، وبين الاستثمار الأجنبي  
المباشر وسعر الصرف، حيث اتضح أن معامل كل من المتغيرين هو شبه معدوم، وأبقت نتائج POLS  
في المرحلة الثانية على التأثير الإيجابي لـ FDI على GDP، بحيث إذا ارتفع FDI بـ1%، يرتفع  
GDP بـ0.181%، ويرتفع هذا التأثير بـ0.0186%، إذا ارتفع الدخل الفردي بـ1%، وينخفض  
بنفس النسبة إذا ارتفعت الواردات بـ1%، وتبقى الصادرات هي أكثر محدد للنمو الاقتصادي بدول مجلس  
التعاون الخليجي، لكن بتطبيق طريقة 2SLS والأخذ في الاعتبار أن تدفق FDI إلى الدول المضيفة  
تحكمه بعض المتغيرات كما أن تأثير FDI على GDP يتوقف على هذه المتغيرات.

وبينت النتائج أن FDI يؤثر سلبا على GDP بالدول محل الدراسة، حيث إذا ارتفع  
FDI بـ1%، ينخفض GDP بـ0.0267%، وارتفع تأثير الصادرات من 0.345% إلى  
0.415%، وتأثير الإنفاق الحكومي من 0.074% إلى 0.119%، كما انخفض تأثير القوى العاملة

من 0.386% إلى 0.0948%، مما يشر إلى أنه بعد التحكم في المتغيرات المساعدة أثر FDI سلبيا على أداء القوى العاملة.

#### خاتمة:

تعددت مصادر النمو واختلفت حسب خصوصيات كل دولة، والاستثمار الأجنبي المباشر أخذ حصته في دراسات عديدة كأحد أهم محددات النمو الاقتصادي للدول، خاصة تلك التي يعتمد الناتج الإجمالي المحلي بها على الصادرات بصفة أساسية، بحيث تعمل العديد من هذه الدول على جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها بهدف تنويع اقتصادها، ودول مجلس التعاون الخليجي على غرار باقي الدول النفطية التي تتميز بصادرات النفط، تبحث عن بديل لذلك، وبناء على نتائج هذه الدراسة، تبين أن لـ FDI تأثير موجب على GDP بالدول محل الدراسة لكن بعد الأخذ في الاعتبار ومراقبة بعض المتغيرات التي تحكم إنتاجية FDI تبين أنها لا تحفز التأثير الايجابي له، والاستفادة من FDI يتطلب حد معين من الدخل الفردي، الصادرات، الواردات وسعر الصرف.

#### قائمة المراجع:

##### مراجع باللغة العربية:

1. أبوقحف عبد السلام (2001)، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
2. الحسن باسم حمادي (2014)، الاستثمار الأجنبي المباشر، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
3. الصميدعي محمود جاسم (2007)، ردينة عثمان يوسف، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
4. النجار فريد (2000)، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، مصر.
5. تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2015.

6. ديربي زاهد محمد (2011)، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
7. صالح عدنان مناتي (2013)، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية.
8. عجمي جميل هيل (1999)، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
9. منشورات الأمم المتحدة (2002)، دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، العدد 86.
10. ناجي شوقي جواد (2002)، إدارة الأعمال الدولية، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

#### مراجع باللغة الأجنبية:

1. Acaravci A., Ozturk, L. (2012), "Foreign Direct Investment, Export and Economic Growth: Empirical Evidence from New EU Countries", *Romania Journal of Economic Forecasting*, 2.
2. Alkhasawneh, M.F. (2013), "The Granger Causality Relationship between Foreign Direct Investment (FDI) and Economic Development in state of Qatar", *Applied Mathematics & Information Sciences*, Vol.7, N<sup>o</sup>.5.
3. Arabi, A. M. K. (2014), "Foreign Direct Investment, Openness and Economic Growth: empirical Evidence from Sudan 1972-2011", *Journal of American Science*, Vol.10, Issue. 9.
4. Borensztein, E., De Gregorio, J., Lee, J-W.(1998), "How does Foreign Direct Investment affect Economic Growth ? ", *Journal of International Economics*, 45.
5. Darrat, A. F., Kherfi, S. and Saliman, M. (2005), "FDI and Economic Growth in CEE and MENA Countries: A Tale of two Regions", paper

presented at the 12<sup>th</sup> ERF's Annual Conference , Cairo, Egypt, December 19-21.

6. Hassen, S., and Ochi, A. (2012), "Foreign Direct Investment and Economic Growth: an approach in terms of cointegration for the case of Tunisia", *Journal of Applied Finance & Banking*, Vol.2, N<sup>o</sup>.04.
7. Hong, L. (2014), "Does and How does FDI promote the Economic Growth? Evidence from Dynamic Panel Data of prefecture City in China", *IERI Procedia*, Vol.6.
8. Hussein, M. A.(2009),"Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth in the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries", *International Review of Business Research Papers*,Vol.5,N<sup>o</sup>.3.
9. Insah, B. (2013),"Foreign Direct Investment Inflows and Economic Growth in Ghana", *International Journal of Economic Practices and Theories*,Vol.3, No.2.
10. Kumarjit, M., Roy, S. (2012),"Foreign Direct Investment and Economic Growth : An Analysis for Selected Asian Countries", *Journal of Business Studies Quarterly* , Vol.4,N<sup>o</sup>.1.
11. Mehrara, M., and Musai, M. (2015), "The effect of FDI on Economic Growth in MENA Region", *International Journal of Applied Economic Studies*,Vol.3, Issue.1.
12. Moudastou, A. (2003), "Foreign Direct Investment and Economic Growth in the European Union", *Journal of Economic Integration*, 18(4).
13. Samuel, A., and Zhao, X. (2013), "Impact of Foreign Direct Investment and Economic Growth in Ghana", *International Journal of Business and Social Research*, Vol.3, No.1.
14. Samuel, F. (2013), "Foreign Capital Inflow and Economic Growth in Cameroon", WIDER working paper, N<sup>o</sup>.2013/124.
15. Sung-Ming, H. (2014),"Foreign Direct Investment, Trade and Economic Growth in Taiwan", *Modern Economy*,5.
16. Yamikkaya, H (2001), convergence : a cross country empirical analysis, *journal of management and economics*,V.7,Issue1.

- 
- (i) Middle East and North Africa.
  - (ii) Central and Eastern European countries.
  - (iii) Two-Stage Least Squares.
  - (iv) Random Effects Model.
  - (v) Autoregressive Distributed Lag approach
  - (vi) Vector Error Correction Model.
  - (vii) Generalized Method of Moment.
  - (viii) Foreign Institutional Investors.
  - (ix) Dynamic Ordinary Least Squares.
  - (x) Gulf Cooperation Council .
  - (xi) Instrumental Variables and two-stage Least Squares for panel data models.